الممارسة النقابية المستقلة وحرية العمل النقابي المطلبي في ظل التحولات الاجتماعية الراهنة. نقابة " كناباست" أنموذجا

Independent union practice and freedom of demand for union action in light of current social transformations. The « CNAPESTE » union as a sample.

محمـد عليوات

جامعة الجزائر2، الجزائر ، aliouat.med14@gmail.com

خليفـة بوزبرة

جامعة الجزائر2، الجزائر، khalifa.bouzebra16@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/01/17 **تاريخ القبول:** 2021/05/01 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص:

إنّ الهدف الأسمى من الدّراسة يتمثل في كشف واقع الممارسة النّقابية المستقلة في ظل التّحولات الاجتماعية الرّاهنة في الجزائر، من خلال التّركيز على مبدأ حرية العمل النّقابي المطلبي وإبراز أهم الأساليب المنتهجة من طرف السلطة قصد إضعافها للممارسة النقابية المستقلة. إنّ طبيعة الموضوع فرضت علينا تطبيق المنهج الوصفي بهدف وصف الظاهرة الاجتماعية المدروسة بشكل علمي منظم من خلال استعمال الأدوات المنهجية المتمثلة في: الملاحظة، الاستمارة و المقابلة. وكنتيجة عامة للبحث يمكن القول أن التّنظيمات النقابية المستقلة خلال العشرية الأخيرة واجهت مختلف أساليب وأشكال القمع والتضييق من أجل تحقيق ديمومتها واستمراريتها.

الكلمات المفتاحية: *الممارسة النقابية المستقلة؛ حرية العمل النقابي المطلبي؛ التحولات الاجتماعية.*

Abstract:

The aim of this study is to expose the reality of independent union practice in light of the current social changes in Algeria. It focuses on the principle of freedom of demand for union action. In addition, it reveals the authority's adopted policy to weaken its demands. The topic's nature follows the descriptive approach that describes the social phenomenon scientifically using: observation, form and interview. The study showed that independent union organizations faced various forms of oppression and restrictions during the last decade in order to achieve their permanence and continuity.

Keywords*: Independent union practice; freedom of demand for union action; social transformations.*

* **المؤلف المرسل: عليوات محمد، aliouat.med14@gmail.com**

مقدمة

كان الاهتمام بدراسة التّنظيمات النقابية والعمالية في الجزائر محدودا جدا في سنوات ما بعد الاستقلال، بحيث طغت على الدّراسات والمواضيع التي تناولت هذه المسألـة اتجاه واحد يطرح فيه الباحثون علاقة التنظيم النقابي بالدولة- الحزب، ويتضمن موقف علماء الاجتماع الأجانب لاسيما "فرنسوا ويس" الذي يرى أنّ التنظيم النقابي تكوّن داخل رحم الحزب لذلك جاء منتهجا لسياسته وتوجهاته الإيديولوجية. (Weiss 1970, p.88)

لكن هناك مجموعة من الباحثين على المستوى الوطني أمثال: « سعيد شيخي، العياشي عنصر، عبد الناصر جابي، حسين زبيري » رفضوا هذه الفكرة وركزوا على أفكار أخرى. غير أنّ الدراسات السوسيولوجية التّي تهدف إلى تحليل ودراسة ميكانيزمات سير وعمل التنظيم النقابي في حد ذاته تحظى بقدر ضئيل من الاهتمام، لاسيما في الوطن العربي وفي الجزائر بالتحديد، بالرّغم من التغيّرات التي عرفتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 التي لم تقتصر على الجانب السّياسي فحسب، بل الشروع كذلك في انتهاج سياسة اقتصادية ليبرالية.

إنّ التّحـولات السياسـية، الاجتماعيـة والاقتصـادية التّي عرفهـا المجتمـع الجزائـري منـذ نهايـة الثّمانينيات حتى يومنا هذا، جعلت النّقابة تواجه تحدّيات عديدة تفرضها عليها الظروف المرحلية، إنّ هذه الأحداث والتغيّرات التّي عرفتها الجزائر تشكل ميدانا خصبا ومحفزا للباحثين من أجل الاهتمام بدراسة التنظيم النقابي في واقعه الجديد، لاسيما أنّ هذه التغيرات تفرض على الحركة النقابية تحدّيات جديدة تتمثل في ضرورة إعادة تنظيم صفوفها وتغيير أسلوب وطريقة عملها ونشاطها بالشّكل الذي يسمح لها بالتكيّف مع كافة المستجدات الرّاهنة.

وتزامنا مع مرحلة بروز النقابات المستقلة، ظهرت عشرات النقابات المستقلة أغلبيتها السّاحقة في قطاع الخدمات والوظيفة العمومية كالصّحة والتربية والإدارة، أما بخصوص دورها الأحادي القديم انكمش لاسيما داخل القطاع الصناعي العمومي الذي تمكن من تجاوز أزمة التسيير الاداري والبيروقراطي، نظرا لموقعه الاحتكاري ووضعيته المالية الريعية، بعد أن تم حل العديد من المؤسسات العمومية الصناعية لاسيما في قطاعات النسيج والبناء، وهو ما فرضته السياسات التّي اعتمدت في ظرف أمني واقتصادي صعب للغاية أدّى إلى تقليص عدد كبير من المنتسبين لنقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

إنّ مرحلة بروز النقابات المستقلة مثل نقابات قطاع التربية لم تكن مساعدة على تطوير التجربة النقابية الجديدة نظرا للظروف الأمنية والأزمة السياسية التّي مرت بها الجزائر في تلك الفترة، لذلك كان من الأجدر انتظار العودة إلى الاستقرار السياسي وتحسن الوضع المالي حتى تعود إلى نشاطها المطلبي الذي ركزت فيه على ترسيخ الاعتراف بها كشريك اجتماعي، وعلى تطوير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمنخرطيها لاسيما الأجور وظروف العمل.(http://assafirarabi.com)

غير أنّ الوضع اليوم في قطاع التربية الوطنية بقي على ما كان عليه في السنوات الماضية، حيث عرف هذا القطاع خلال السنوات القليلة الماضية حركات احتجاجية كبيرة وإضرابات عمالية طويلة، نظمت من طرف التنظيمات النقابية المستقلة لاسيما على مستوى نقابة المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس ثلاثي الأطوار، من أجل المطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية والمهنية لأساتذة قطاع التربية الوطنية.

غالبا تمارس السلطة من خلال "وسائل وأساليب ضغط"، لإضعاف العمل النقابي المطلبي وحرمان التنظيمات النقابية من حقهم الدستوري المشروع والمتمثل في الإضراب، والتّهديد بالخصم مباشرة من أجور

المضربين، بالإضافة إصدار مرسوم في سنة 2017 يتعلق بتطبيق إجراءات عزل المضربين بحجة عدم شرعية الإضراب، وهذا يتنافى مع ما جاء في الدستور الذي يكرس الحريات النقابية والحق في الإضراب.

وعلى هذا الأساس فإنّ إشكالية هذا البحث تنطلق من تساؤل محوري وهو كالآتي: ما واقع الممارسة النقابية على مستوى نقابة « كناباست» في ظل التّحولات الاجتماعية الرّاهنة؟ هذا التّساؤل المحوري يتفرع إلى ما يلي: هل يمكن اعتبار مطلب حرية العمل النقابي المستقل ضمن أولويات المطالب السّوسيومهنية التّي تطالب بها نقابة كناباست في ظل التحولات الاجتماعية الراهنة؟ ما الأساليب المنتهجة من طرف السلطة قصد التضييق على حرية العمل النقابي المستقل؟

انطلقت الدّراسة من فرضية أساسية مفادها أن أساليب التّضييق المختلفة المنتهجة من طرف السّلطة بهدف إضعاف الممارسة النقابية المطلبية في الوقت الرّاهن دفع بنقابة « كناباست» إلى وضع مطلب حرية العمل النقابي المستقل ضمن أولويات مطالبها من أجل تحقيق ديمومتها واستمراريتها داخل المجتمع.

وللإجابة عن إشكالية البحث وتساؤلاتها المطروحة وفحص مدى صحة فرضية الدّراسة تم اتباع الخطوات المنهجية التالية:

- ✓ تحديد المفاهيم الأساسية للبحث
- ✓ تحديد منهجية الدراسة وأدوات جمع البيانات
- ✓ أهم الدراسات السابقة حول وضوع التنظيمات النقابية
- ✓ عرض أهم النتائج ومناقشتها على ضوء إشكالية البحث والفرضية.

1. تحديد المفاهيم الأساسية للدّراسة

أ. **التنظيم:** يعتبر "بارسونز" التنظيم على أنّه نسق فرعي يدخل ضمن إطار نسق اجتماعي أكبر وأشمل وهو المجتمع. **(كعباش 2006، ص. 28)** ويعرفه « تيري » بأنّه " ترتيب متّسق للأعمال اللاّزمة لتحقيق الهدف وتحديد السلطة والمسؤولية المعهود بها إلى الأفراد الذين يتولون تنفيذ هذه الأعمال." فالتنظيم هو الاطار الذي في حدوده ترتب وتنسق الجهود الجماعية لتحقيق هدف مشترك بدون احتكاك أو تصادم بينها، وتوفير القوى العاملة كنسق متكامل بما يكفل سير العمل على وجه مريح وتلافي معوقات الانجاز. **(بن حمود 2012، ص.80)**

ب. **النقابة:** تعرف النقابة بأنها «جماعة من العمال الذين تضمهم مهنة أو أكثر وأنشئت من أجل الدفاع عن مصالح الأعضاء ورعايتهم من النّاحية الاقتصادية التّي ترتبط بأعمالهم اليومية »، إضافة للتّعريف الآنف الذكر فقد اعتبر «أحمد زكي بدوي» النقابة على أنّها « تنظيم اختياري دائم للعمال يتولى رعاية مصالحهم والدّفاع عن شروط عملهم وتحسين أحوال معيشتهم.» **(بدوي 1985، ص.297)**

إذن فالنقابة يمكن اعتبارها منظمة اجتماعية، تضم عمال صناعة معينة، أو حرفة معينة، وكلمة عامل تنطبق على كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء أجر مهما كان نوعه، وفي خدمة صاحب العمل، وتحت سلطته وإشرافه، فالدافع الأساسي للتّجمع العمالي في إطار النقابة هو تكوين شخصية قانونية لنقابة معينة، يمكنها القيام بوظيفتها التمثيلية والمطلبية. **(شويش 2000، ص. 294)**

أصبحت النقابات العمالية تلعب دورا هاما في حياة العمال، فهي بالإضافة لكونها تعمل على تحسين أوضاعهم من الناحية الاقتصادية، فإنّها تمنحهم كذلك الأمن والاستقرار، والثّقة بالنفس والتّقدير الاجتماعي. **(حاميدشي 1998، ص. 9)**

كما أنّ تدخلاتها أصبحت منحصرة في مجالين هامين، يتمحور المجال الأول حول رفع مستوى وتحسين شروط العمل مع علاقته بتطور الإنتاج أو الأرباح، والنقابات في هذا الصدد تحاول أن لا يكون لها دور

دفاعي فحسب، بل يكون لها تدخل في إعداد السياسات الاقتصادية والتخطيط، أمّا المجال الثاني يتمثل في أنّ النقابة تنظم المطالب التّي تضم أكثر فأكثر مكان العمل. (Touraine 1965, p.346)

ج. **المطلبية النقابية والعمالية:** المطلبية النقابية والعمالية هي جوهر الممارسة النقابية بحيث تتجسد عملية المطالب طبقا للقوانين والأحكام التّشريعية المنصوص عليها والسّارية المفعول عند ممارسة العمل النقابي، إذن فالمطلبية العمالية هي فعل شرعي وقانوني يطالب به العمال قصد حماية مصالحهم المهنية والدّفاع عن حقوقهم وتحقيق مطالبهم الاجتماعية والمهنية، وتعتبر النقابة وسيلة لإشباع حاجات العمال الاجتماعية والمهنية التي لم يستطيعوا تحقيقها بوسائلهم الفردية.

وفي هذا الاطار قد اعتبر « تانباوم » أنّ أساس نشأة النقابة يتمثل في تحقيق العلاقات الاجتماعية التي قطعتها الصناعة الحديثة، ويتمثل دورها المادي في تقسيم الانتاج بين صاحب العمل والعمال، وبذلك يرى ضرورة تعاون النقابة مع أرباب العمل من أجل تخفيض تكاليف الانتاج لمواجهة المطالب المتزايدة. (الحسيني 1985، ص.210)

أما « ويب » و « سيدني » فيذهبان إلى أن العامل تحركه دوافع اقتصادية مباشرة لاسيما ما يتعلق بالأجر، ظروف العمل، ساعات العمل...، كما تقوم النقابة بتدعيم مواقف العمال أمام أرباب العمل الذين يملكون سلطة أوتوقراطية ومركزا اقتصاديا قويا.

الواقع أن هذه النظريات تعكس النّظرة التّقليدية للنقابة في بداية القرن العشرين، التّي تذهب إلى اقتصار دورها في الجوانب المطلبية بشكل واضح، لذلك فهي لا تنطبق على النقابات في المجتمعات الحديثة نتيجة لتوسع القاعدة العمالية التي تتحرك عليها، وهذا ما أشار إليه « آلان توران » حينما اعتبر النقابة فاعلا اجتماعيا على أساس أنّ العلاقات الاجتماعية في العمل تتعدى إرادة الأفراد أي أنّها تتحدد من خلال طبيعة العلاقات التّي ترتبط بالفاعلين الاجتماعيين « العمال »، كما أن دور النقابة مستمد من قوّة العمال ومن الظّروف الاقتصادية والاجتماعية. (حامد2017، ص.101)

إنّ النقابات في معظم البلدان الصناعية تعتبر الأداة الرئيسية التّي تدرك حاجات ورغبات العمال من جهة، وتقوم بالمفاوضات مع أرباب العمل من جهة أخرى، وتلعب النقابات دورا مستقلا وهاما في تقديم اهتمامات العمال للطرف الأخر والاستجابة في نفس الوقت لديناميكية بناها المؤسساتية. (الموسوي 2017، ص.74)

وحتى تحافظ القيادة النقابية على البقاء والاستمرارية عليها أن تحصل دائما على دعم أكثرية الأعضاء، فإذا خسرت هذا الدعم أجبرت على التّخلي، ولكي تحافظ على دعم الأكثرية عليها أن تسعى لتحقيق أعلى الأجور وتعمل على تحسين شروط العمل وتحقق منافع جديدة لأعضائها العمال. كما يتوجب على القيادة النقابية في كافة الأوضاع السياسية أن توازن بين مختلف فئات العمال، إذ من المحتمل أن يكون العمال الأصغر سنا أكثر اهتماما بمقدار الأجر الذي يدفع لهم مباشرة، في حين يفضل العمال الأكبر سنا والأقدم خدمة أن يجري التحسين على التعويضات التقاعدية. (الموسوي 2017، ص.75)

د. **التحوّل:** يعتبر التحوّل من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، لأنّه ينصب على دراسة الآليات الذّاتية والموضوعية لنمو المجتمع وتطوّره بحكم أنّه يشمل على عمليات تعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراره.

إنّ التحوّل بمعناه العام كتحول في طبيعة المادة يعني بالنسبة للحياة الاجتماعية تحوّل في القوة المادية المنتجة، وبشكل خاص تحول في قوة العمل التّي هي دوما في التغير، فالطبقة العاملة سواء في البلدان الرأسمالية المتطورة أو البلدان المتخلفة، مرّت عبر مراحل مختلفة من التغيّر منذ نشأتها وحتى الآن، بحيث

اتخذت سمات ومميزات خاصة بها، أثرت من خلالها بشكل معين على بنية العلاقة التي تربطها بعلاقات الإنتاج وبأسلوب الإنتاج. (الزغبي 1982، ص. 93)

2. منهجية الدراسة وأدوات جمع البيانات

أ. **التعريف بالمنهج :** يعتبر المنهج الوصفي طريقة منتظمة لدراسة حقائق راهنة متعلقة بظاهرة أو موقف، أو أفراد أو أوضاع معينة بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة، وأثارها والعلاقات التي تتصل بها وكشف الجوانب التي تحكمها، فالمنهج الوصفي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة الاجتماعية المدروسة بشكل علمي منظم وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات وتصنيفها وإخضاعها للدراسة الدّقيقة. (سلاطنية 2015، ص.133)، فبعد تجميع المعلومات والبيانات اللاّزمة للبحث يقوم الباحث بتفريغها وجدولتها، ثم تحليلها وتقييمها، وأخيرا عرض النتائج بعد صياغتها محاولين بذلك التوصل إلى جوهر الموضوع. (خالدي و قدّي 1996، ص.43)

ب. أدوات جمع البيانات

✓ **الملاحظة:** تعتبر الملاحظة أقدم شكل لجمع المعطيات، استخدمها العلماء لتجميع المعطيات من الميدان الذي هو رهن الدراسة والأداة التّي بواسطتها يتم تجميع المعطيات اعتمادا على الملاحظة العلمية الدقيقة الهادفة. (مرتاض نفوسي 2015، ص.120)، فإذا كانت الملاحظة تعتمد في العلوم الطبيعية على أدوات للقياس، فإن الأمر يختلف بالنسبة للباحث في العلوم الاجتماعية والانسانية، ثم إن كانت الظواهر الطبيعية تتكرر بنفس الشّكل إن تجمعت نفس الظروف، فإنّ الظواهر الاجتماعية تختلف عن ذلك كل الاختلاف، فلا يمكن القيام بنفس الملاحظات في كل مرة، مما يخلق مشكل التّعميم في العلوم الانسانية والاجتماعية (مرتاض نفوسي2015، ص.123)، وضرورة الأخذ بالحسبان لسياقات تتغير في كل مرة، لذلك يدرس "إميل دوركايم" الظواهر الاجتماعية كأشياء، بمعنى تقريب دراسة هذه الظواهر إلى الظواهر الطبيعية والفيزيقية.

استعملنا هذه التقنية المهمة من أجل جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حتّى نتمكن من كشف الواقع كما هو موجود ونبتعد عن الذاتية والأفكار المسبقة، وذلك من خلال تتبعنا لكل المستجدات الخاصة بالموضوع.

✓ **الملاحظة بالمشاركة:** إن خبرتنا المهنية في قطاع التربية الوطنية منذ 2010 إلى يومنا هذا مكنتنا من تطبيق شكل آخر من أشكال الملاحظة العلمية، هذا النّوع من الملاحظة يسمى الملاحظة بالمشاركة الذي « يتطلب تواجد الباحث في البيئة التي يود ملاحظتها لمدة زمنية ليست بالقصيرة بتعايشه مع المجموعة الاجتماعية محل الدّراسة، ومشاركا إياها في حياتها الاجتماعية والثقافية. » (مرتاض نفوسي 2015، ص.128) يتضمن هذا النّوع من الملاحظة مشاركة الباحث الفعلية في حياة الأفراد الذين هم موضع الدّراسة وذلك بغية جمع أكبر قدر ممكن من البيانات عنهم، والمشاركة في حياة من هم موضوع الملاحظة تتفاوت في درجاتها من مشاركة كاملة إلى مشاركة جزئية، فقد يندمج الملاحظ في الجماعة التي يلاحظها اندماجا كاملا بحيث يكون عضوا من أعضائها يشارك في جميع نشاطها ويتفاعل معها تفاعلا كاملا، وقد يندمج في بعض أوجه نشاطها فقط، ويقف مراقبا من بعيد في أوجه وأحوال أخرى. (بوحوش والذنيبات 2016، ص.87)

✓ **الاستمارة:** تعتبر الاستمارة تقنية مباشرة لتجميع البيانات الكمية من الميدان باستخدام وثيقة الأسئلة التّي يتم ملؤها من طرف المبحوثين كأداة لتجميع المعطيات، (مرتاض نفوسي2015، ص.141) فالهدف من اللّجوء

إلى هذه التقنية هو الحصول على أكبر قدر ممكن من المعطيات الكمية بغية المقارنة بينها باستخدام الأساليب الاحصائية، وينصح بعدم الاكثار من الأسئلة المفتوحة لأنه يصعب تجميعها، لذلك فالاستمارة المثالية هي التّي لا تحتوي على أي سؤال مفتوح. (مرتاض نفوسي 2015، ص.142)

إن غالبية الباحثين الاجتماعيين يلجؤون إلى استعمال هذه التقنية بغية الحصول على البيانات من مجتمع البحث، حيث تعرّف الاستمارة على أنّها " أداة للمسح الاجتماعي" ذلك أنّ من خصائصها إتاحة فرصة المواجهة بين الباحث والمبحوث، بالإضافة إلى احتوائها على مجموعة من الأسئلة التّي تتناول الجوانب الذّاتية لبعض خبرات المبحوث.

تم تطبيق هذه التقنية على النقابيين بنقابة « كناباست» خلال انعقاد المجلس الوطني الاستثنائي بمقرها الرئيسي بالعاصمة يوم 20 جانفي سنة 2018 حيث تم توزيع 70 استمارة على جميع الحاضرين وتم استرجاع 60 استمارة.

✓ **المقابلة:** المقابلة هي الطريقة المناسبة لفهم الظاهرة المدروسة بالنسبة للمبحوث، ذلك لأن الأسئلة فيها تكون مباشرة من طرف الباحث، وأنّ درجة فهم الأسئلة ومقاصدها واضحة أكثر مما هي عليه في الاستمارة، كما أنّه يمكن أن تكون المقابلة متضمنة لعنصر الملاحظة خاصة عندما تكون في المكان الذي ينشط فيه مجتمع البحث.

تحتل أداة المقابلة مركزا هاما في البحث السّوسيولوجي وتعتبر من الأدوات الأساسية الأكثر استعمالا وانتشارا في الدّراسات الإمبريقية وذلك لما توفره من بيانات حول الموضوع المراد دراسته، وتعرف بأنها وسيلة تقوم على حوار أو حديث شفوي بين بين الباحث والمبحوث. (دليو وآخرون 1999، ص ص.190-191)

قمنا بإجراء مقابلة مع النّاطق الرّسمي لنقابة للمجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس ثلاثي الأطوار لقطاع التربية على هامش اجتماع المجلس الوطني للنقابة خلال شهر جانفي2018 من أجل توضيح بعض النقاط التي كانت تبدو غامضة حتى نستفيد منها في التحليل على البيانات المجمعة من الميدان.

أ. **مجتمع البحث والعيّنة:** نظرا لتنوع وكثرة التنظيمات النقابية المستقلة الناشطة على مستوى قطاع التربية الوطنية قمنا باختيار عينة قصدية لنقابة المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني الموسع (CNAPESTE)، وجاء اختيارنا لهذه النقابة لأسباب منهجية على أساس أنّ نقابة المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني الموسع (CNAPESTE) مفتوحة لكل أسلاك التّدريس في قطاع التربية الوطنية للأطوار الثلاث الابتدائي، المتوسط و الثانوي عبر كامل تراب الجمهورية، وبالتّالي يمكن اعتبارها نقابة تمثل شريحة واسعة من موظفي قطاع التربية الوطنية والمتمثلة في أساتذة التعليم لقطاع التربية الوطنية، كما أنّها على دراية بمختلف انشغالات ومطالب الأساتذة في ظل التّحولات الاجتماعية الرّاهنة. زيادة على هذا فإن المتتبع للممارسة النقابية المطلبية على مستوى قطاع التربية الوطنية يجد أن نقابة كناباست (CNAPESTE) تعتبر من أهم التنظيمات النقابية النّاشطة مقارنة بالتنظيمات النقابية الأخرى، فأغلبية المطالب المكتسبة من خلال الاضرابات التّي عرفها القطاع خلال العشرية الأخيرة كانت من ورائها نقابة كناباست.

3. أهم الدّراسات السابقة حول وضوع التنظيمات النقابية

أ. **الدراسات الوطنية:** من الباحثين على المستوى الوطني الذين اهتموا بالحركات النقابية والعمالية، نجد الباحث السّوسيولوجي " حسين زبيري " الذي قدّم دراسة جديدة سنة 2019 بعنوان مساهمة في سوسيولوجيا النقابية في الجزائر الإرث التاريخي واستراتيجيات الرّاهن، تمحورت إشكالية الدراسة حول الآليات التي تعتمد

عليها التنظيمات النقابية في الجزائر لاسيما المستقلة من أجل تحقيق مطالبها، بمعنى إلى أي مدى يمكننا الحديث عن استراتيجيات نقابية في الوقت الرّاهن؟ هل تغيّرت هذه الاستراتيجيات النقابية بالمقارنة مع التي سبقتها؟

تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن مفاهيم المرجعيات الجماعية التّي قامت عليها النقابة تاريخيا، يمكن التحقق منها من خلال الاتفاق والاشتراك في المواقف والآراء إزاء عناصر تتعلق بالنشاط النقابي "التّجانس في الاجابات" من طرف أعضاء المكاتب الوطنية للنقابات المستقلة، وأنّ التباين في المواقف والاتجاهات من شأنه أن يدفعنا للحديث عن إستراتيجيات فردية التي تتم في إطار جماعي.

أثبتت الدراسة أنّ معدل الاتفاق والتجانس الذي تتمتع به النقابات محل الدراسة لا يتعدى عتبتي التضامن المقترحة (1و3) « 1.97 » وهو معدل يعبر عن هشاشة وضعف في التضامن الداخلي. فالاستراتيجيات تبنى على أساس تلك المطالب ومن ثمة يمكن الحديث عن إستراتيجيات فردية، وإستراتيجيات نصف جماعية وإستراتيجيات جماعية، فالنشاط النقابي الفعلي هو حصيلة تفاعل بين هذه الاستراتيجيات وهو يمثل تضامن ظرفي بين مختلف مكونات النقابة التي تتمحور حول المطالب المادية وحول عراقيل العمل النقابي.

يقوم منطق النشاط النقابي على المرجعية الجماعية وهذا انطلاقا من التصور العام لما يجب أن تكون عليه الطبقة العمالية من التضامن العمالي والوعي الجماعي، لكن هذه الاستراتيجيات الجماعية حسب نتائج الدراسة بدأت تختفي لاسيما التي ارتبطت بالثقافة التقليدية، وكذلك بحكم طبيعة النظام السياسي الذي ساده ولمدة طويلة في الجزائر والتي قامت على أساس الفكر الاشتراكي والجماعي، وبرزت بشكل متزايد وملفت للانتباه استراتيجيات فردية. (زبيري2019، ص .ص. 163-192)

كما ساهم الأستاذ الباحث عبد الناصر جابي بتقديم مجموعة من الأعمال والدراسات السوسيولوجية حول موضوع النقابات من بينها كتاب بعنوان: الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية. وقدم دراسة حول: مساهمة في سوسيولوجية النخبة النقابية الجزائرية، وهي دراسة ميدانية حول قيادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها: "بداية تكوين بيروقراطية نقابية قد تكون ذات مصالح وأهداف شبه مستقلة"، وبالتّالي يكون من المفيد سوسيولوجيا التّعرف على هذه النّخبة النقابية من حيث أصولها الاجتماعية، منحدراتها، مواقفها السياسية، الثقافية والإيديولوجية، واشتملت الدراسة على ثلاث محاور أساسية، فتطرق الباحث في المحور الأول إلى الأصول الاجتماعية والعائلية والمهنية للقيادي النقابي الجزائري، وهي معرفة سمحت من اكتساب نظرة أكثر موضوعية للتاريخ الاجتماعي السياسي للمجتمع الجزائري.

وخصص المحور الثاني لمعرفة المواقف والآراء والقيم التّي يدافع عنها القيادي النقابي في المجتمع بصفة عامة وعالم الشغل تحديدا، أمّا المحور الثالث والأخير، فقد خصصه للنقابي كمنتج لخطاب سياسي حول الحركة الوطنية الجزائرية والعالم، لمعرفة رأيه من الحدث السياسي والشخصية السياسية الوطنية الدولية، والملاحظ أنّ النقابي محل الدراسة هو الذي قام بتجربته في ظل النظام السياسي الجزائري ما قبل التعددية السياسية والثقافية. وحتّى يتغلب الطابع الوصفي للدراسة استعان الباحث ببعض المقارنات مع الوضع في تونس والمغرب. (جابي 1994، ص.3)

ب. **الدراسات العربية:** أهم الدراسات التّي تناولت الحركة النقابية والعمالية على المستوى العربي، نجد ورشات عمل نظمها مركز الأردن الجديد للدراسات في الفترة ما بين 15- 26 سبتمبر 1998، بالتعاون مع مؤسسة "كونراد ديناور"، وتم نشر أوراق العمل والأبحاث والمناقشات في كتاب تحت عنوان "النقابات المهنية وتحدّيات التحوّل الديمقراطي في الأردن. (هاني وآخرون2000)

إنّ اهتمام مركز الأردن الجديد للدراسات حول النقابات المهنية وتحدّيات التحوّل الديمقراطي ليس اهتماما طارئا، وإنّما هو حلقة متّصلة بما قبلها وما بعدها من نشاطات المركز حول النقابات المهنية باعتبارها جزءا حيويا من المجتمع المدني في الأردن.

فالهدف من عقد هذا العمل هو إيمان المركز بأنّ النقابات المهنية يمكن أن تكون إحدى الدوافع المهمة لتفعيل الممارسة الديمقراطية في الأردن ودفعها إلى الأمام، وهي العملية التي شهدت في الأردن تراجعا في السنوات السّابقة.

ج. **الدراسات الأجنبية:** أهم الدراسات على المستوى الأجنبي، دراسة ريشار روتستون عن النقابات الأمريكية، حيث قدم تحليلا لنقاط قوتها وضعفها من خلال الإضرابات التي تقوم بها، ومنها إضراب أوت 1997مدته خمسة عشر يوما من طرف نقابة (International Brotherhood Treamstiers) وهي نقابة شاحنات بمؤسسة (United Parcel Cervice) حيث تمكنت من اكتساب الرأي العام الأمريكي ومساندة النقابات الأخرى لها، ومنها الفدرالية الأمريكية للعمل وذلك بعد التحضير للإضراب الناجح الذي دام مدة شهرين، حيث حققت النقابة مطالبها الأساسية التي يمكن حصرها في النّقاط التالية: زيادة الأجور، تحويل عشرة آلاف منصب عمل مؤقت إلى مناصب دائمة، الاقتطاع لفائدة نظام التقاعد.

إنّ نقاط قوة النقابة في هذا الإضراب يرجعها الباحث إلى الثقة التامة التي حظيت بها قياداتها من طرف منخرطيها لأنها حسب رأيهم أعادت الاعتبار لنقابتهم بعدما كانت قيادتها السابقة لا تدافع عن مصالحهم ومطالبهم، بل الأبعد من ذلك كانت متورطة في أعمال لها علاقة بالجريمة المنظمة.

أما الإضراب الذي قادته نقابة مؤسسة كاتربيلار (United Auto Works Union) في سنة 1990 بشركة كاتربيلار (Caterpillar) وهي من أكبر شركات صناعة العتاد الفلاحي والبناء، لكن الإضراب كان فاشلا بسبب رفض إدارة الشركة تلبية مطالب العمال المضربين وفي مقدمتها مطلب زيادة الأجور وبعض المزايا الاجتماعية، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حينما هددت بتعويض المضربين بعمال آخرين مما جعل النقابة تطالب بتعليق الإضراب. كذلك الحال بالنسبة لإضراب بداية 1997 من طرف نقابة عمال صحيفتين بمدينة ديتروا (Detroit) التي فشلت في تحقيق مطالب المضربين، لأن الإدارة واجهت المضربين بدعوة محررين صحفيين من خارج الجريدتين لتعويضهم.

بصفة عامة يمكن حصر المكاسب التي حققتها النقابات في النقاط التالية: رفع الحد الأدنى للأجر الذي طالبت به النقابات في سنة 1996، معاقبة المستخدمين الذين يمسون بالحقوق النقابية، ومن نقاط ضعف الحركة النقابية حسب ما توصلت إليه الدراسة، تراجع أعداد المنخرطين في النقابات إلى 14% في القطاع العام، و 10% في القطاع الخاص وهذا تراجع كبير في نسبة الانخراط مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغت في الخمسينيات 40 .%. (Rothstein 1997, pp.511-537)

4. عرض أهم النتائج على ضوء تساؤلات البحث والفرضية

1.4. الممارسة النقابية المطلبية وحرية العمل النقابي المطلبي

أ. أثبتت الدراسة أنّ نسبة (92.60%) من المبحوثين يؤكون أنّ نقابتهم لا تتمتع بالحرية النقابية في الوقت الراهن ، حيث أصبح مطلب مبدأ حرية العمل النقابي المطلبي مطلبا جوهريا بالنسبة لنقابة كناباست في الوقت الحالي، لاسيما مع التحوّلات الاجتماعية التّي يشهدها المجتمع الجزائري مقارنة بالمطالب الاجتماعية والمهنية الأخرى، على أساس أنّ الممارسة النقابية المطلبية التي تتم في إطار الحرية والدّيمقراطية والبعيدة عن كل وسائل التّضييق بإمكانها تحقيق باقي المطالب السّوسيومهنية الأخرى.

ب. أكد النّاطق الرّسمي لنقابة للمجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس ثلاثي الأطوار لقطاع التربية كناباست (cnapeste)، أن العائق الذي ظل يقف حاجزا حقيقيا أمام حرية العمل النقابي المطلبي المستقل يتمثل في عدم تقبل ومسايرة الوصايا للمستجدات والتّغيرات الاجتماعية التي شهدتها الجزائر، حيث عملت كل ما في وسعها لمواجهة وإضعاف الحركات و التنظيمات النقابية المستقلة لقطاع التربية الوطنية، من خلال إصدار تعليمات تتجاوز القوانين والمراسيم والدستور الجزائري.

ج. توصلت الدّراسة أنّ نقابة كناباست (cnapeste) في الوقت الراهن تواجه نوع آخر من التّضييق على العمل النقابي المستقل، يتمثل في عدم الارتقاء إلى الحوار مع النقابات في إطار الاتفاقيات والمفاوضات الجماعية الفعلية الجادة، فالإضرابات مثلا رغم شرعيتها وتأسيسها المطلبي التّي شهدها قطاع التربية خلال العشرية الأخيرة، إلا أنّ الهيأة الوصية لجأت إلى أسلوب جديد وهو تجاهل المطالب المشروعة، والغاية منه إضعاف العمل النقابي المطلبي والعمل على إفقاد مصداقيته.

د. كشفت الدراسة أن السلطة أصبحت تقوم باستغلال مؤسسات الدّولة، كاللّجوء إلى العدالة في وضعيات غير قانونية من خلال القضاء الاستعجالي الذي لا يحق له البث في الإضرابات، وفي الجهة المقابلة نادرا ما تكون قرارات العدالة لصالح النقابات ولا تطبق على أرض الوقع، هذا الوضع الصعب حسب أغلبية المبحوثين جعل حرية النقابي المطلبي في خطر.

هـ. كشفت الدراسة عدم تكفل الوصايا للعديد من القضايا المتعلقة بالحماية الاجتماعية على غرار ملفي السّكن و طب العمل كما هو الحال بالنسبة للقطاعات الاخرى التّي استفادت منها، وأكد بعض المبحوثين أنّ هناك مكاسب محققة نعمل جاهدين للحفاظ عليها حتّى نحمي مؤسساتنا التربوية ولا ندخل في نزاعات أخرى مع وزارة التربية في المستقبل.

و. هناك مطلب جوهري في غاية الأهمية يتمثل في إدراج موظفي قطاع التربية لاسيما الأساتذة في قائمة المهن الشاقة، لكن هذا المطلب لا يمكن أن يعالج بالطرق المطروحة في الوقت الحالي على أساس أن هذا الإجراء يعتمد في تحديده على معايير مختلفة، ونظرا لغياب مقاييس حقيقية كطب العمل وهيئات دراسات حقيقية تسهر على وضع تلك المعايير، فإن الخروج بقائمة المهن الشاقة أصبح أمرا مستحيلا.

ز. أثبتت الدّراسة أنّ التنظيمات النقابية لقطاع التربية أصبحت تواجه مختلف أشكال القمع والتضييق على حرية ممارسة العمل النقابي خلال العشرية الأخيرة، بسبب عدم احترام الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الدولة الجزائرية، وتجاهل المطالب القائمة على غرار التماطل في الإفراج عن القانون الأساسي الخاص بأسلاك التربية، وعدم تطبيق أحكام المرسوم الرئاسي رقم 14-266.

ح. أصبحت السلطة تمارس من خلال "وسائل ضغط"، للتّضييق على العمل النقابي المطلبي لحرمان التنظيمات النقابية من حقهم الدستوري المشروع والمتمثل في الإضراب، والتّهديد بالخصم مباشرة من أجور المضربين، بالإضافة إصدار مرسوم في سنة 2017 يتعلق بتطبيق إجراءات عزل المضربين بحجة عدم شرعية الإضراب، وهذا يتنافى مع ما جاء في الدستور الذي يكرس الحريات النقابية والحق في الإضراب.

ط. دعت نقابة كناباست (cnapeste) الهيأة الوصية إلى اعتماد سياسة الحوار البنّاء كسبيل وحيد في حل النزاعات الجماعية واحترام الحريات النقابية التي كفلها الدستور، مشدّدة على ضرورة بناء مناهج تعليمية تولّد الإبداع وتواكب التطور العلمي وتستجيب لطموحات المجتمع بتكريس هويته بجميع مكوناتها الأساسية بناء على دراسات ميدانية يشرف عليها مختصون.

2.4 ترتيب الأساليب المنتهجة من طرف الوصايا للتضيق على حرية العمل النقابي المستقل

أ. **منع الاضرابات بحجة عدم شرعيتها:** كشفت الدراسة أنّ نسبة (23.33%) من أفراد العيّنة المبحوثة بمجموع (14 مبحوثا) من المجموع الكلي يرون أن الوزارة تسعى غالبا إلى منع الاضرابات بحجة عدم شرعيتها.

ب. **عدم إشراك النقابات كشريك اجتماعي:** نلاحظ نسبة (21.66%) من أفراد العيّنة المبحوثة بمجموع (13 مبحوثا) صرّحوا أن الوزارة تنتهج أسلوب جديد للتّضيق على العمل النقابي يتمثل في عدم إشراك النقابات كشريك اجتماعي في القضايا المصيرية التي تهم مستقبل المدرسة الجزائرية.

ج. **منع النقابيين الدّخول إلى المؤسسات التربوية ومقرات النقابة:** في إطار السّياسة المنتجة لقمع حرية العمل النقابي المستقل لاسيما خلال العشرية الأخيرة، قامت الوصايا بمنع النقابيين للدخول إلى المؤسسات التربوية ومقرات النقابة حيث نلاحظ أنّ نسبة (18.33%) من عيّنة البحث بمجموع (11 مبحوثا) أكدوا ذلك.

د. **عدم تجسيد وزارة التربية لمحتوى المطالب المدونة في المحاضر المشتركة:** نلاحظ نسبة (15.00%) من عيّنة البحث بمجموع (09 مبحوثين) في كلا النقابتين، أكدت أن وزارة التربية الوطنية لا تلتزم بوعودها وتقوم بتجسيد المطالب المشروعة والمدونة في المحاضر المشتركة مع نقابات قطاع التربية الوطنية، والهدف من وراء ذلك هو محاولة إضعاف العمل النقابي المستقل.

هـ. **عزل المضربين عن مناصب عملهم:** بقيت الوزارة تحاول دائما حسب المبحوثين التّضييق على العمل النقابي من خلال انتهاجها لوسائل مختلفة، حيث لاحظنا نسبة (8.33%) من المبحوثين بمجموع 05 مبحوثين أكدوا أنّ وزارة التربية الوطنية قامت بتهديد الأساتذة المضربين بالعزل من مناصب عملهم بعدما اعتبرت إضراباتهم غير مشروعة، وقامت بإرسال مقررات عزل الأساتذة المضربين خاصة المنخرطين في نقابة كناباست (cnapeste) وفي مناسبات عديدة.

و. **المتابعات القضائية للنقابة لاسيما قياداتها الفاعلة:** سجلنا نسبة (06.66%) من أفراد العينة المبحوثة بمجموع 06 مبحوثين، ترى أن هناك نوع آخر من الأساليب المنتجة من طرف الوزارة للتّضييق على العمل النقابي المطلبي في الوقت الراهن، يتمثل في المتابعات القضائية للنقابة لاسيما قياداتها الفاعلة على المستوى الولائي والوطني.

ز. **الخصم التّعسفي والعشوائي لأيام الإضرابات:** بالإضافة ما سبق ذكره من قبل، تسعى الوزارة في الكثير من الأحيان إلى الخصم التعسفي لأيام الإضرابات المشروعة، لاسيما تلك التي تقوم بها نقابة كناباست (cnapeste) حيث سجلنا نسبة(5.03%) من أفراد العينة المبحوثة أكدوا ذلك.

ح. **الإحالة على المجالس التأديبية:** وأكدت فئة أخرى بنسبة (01.66%) من المبحوثين من المجموع الكلي بوجود أسلوب آخر تقوم به الوصايا للتّضييق على حرية العمل النقابي والعمل على إضعافه، يتمثل في إحالة النقابيين على المجالس التأديبية خاصة على مستوى نقابة كناباست (cnapeste).

5. مناقشة النتائج

إن الابتعاد النّسبي عن النظام السياسي خاصة إذا تعلق الأمر بفاعل اجتماعي هام مثل الحركة النقابية، بدأت ملامحه تظهر بعد صدور قانون (90-14)، حيث تأسّست نقابات في مختلف القطاعات والمستقلة تماما عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، هذه الحركة التي عرفت بالنقابية الجديدة، تجسّدت في توسع النقابات إلى قطاعات جديدة لم تعرفها من قبل سواء في القطاع العام أو الخاص، ظهرت أغلبية هذه النقابات المستقلة الجديدة في قطاع الخدمات لدى الموظفين كالتربية والتعليم، والصحة، والإدارة العمومية، لتتحول هذه النقابات مع مرور الوقت إلى فاعل إجتماعي أساسي، حرّك الساحة الاجتماعية الجزائرية، لاسيما بعد تحسن الوضع الاقتصادي والأمني في بداية الألفية الجديدة.

غير أنَّ هناك العديد من التنظيمات النقابية تنشط من دون اعتماد رسمي من طرف السلطات وهذا يعتبر من أهم الأدوات التي تستخدمها الوصايا للضغط على النّشاط النّقابي المستقل للتّضييق على مهامه ونشاطه المطلبي، حيث جعلت من ورقة الاعتماد وسيلة ضغط وتهديد لتلك التنظيمات، الأمر الذي من شأنه أن يحد من العمل النقابي ويكبح الحريات النقابية المستقلة.

تعيش النقابة في المرحلة الراهنة أزمة وجود بسبب الضعف النسبي في إيجاد المنخرطين الجدد، ويرجع ذلك إلى الخيارات الاقتصادية وأشكال التسيير الحديثة التي انتهجتها الجزائر التي لا تسمح باستقرار اليد العاملة في منصب عمل واحد نتيجة تبني خيار المرونة في العمل.

ومن الأسباب أيضاً تنامي عقود العمل المؤقتة من خلال سياسات التشغيل التي تبنتها الدولة الجزائرية وما تفرضه المؤسسات العمومية على طالبي العمل، فهذه السياسات تمنح أرباب العمل حق عدم تجديد العقد إذا قام أحدهم بالانخراط أو بطلب تأسيس تنظيم نقابي داخل المؤسسة، لذلك تحاول هذه النقابات أن تطور علاقاتها مع محيطها في بحثها عن عناصر للشرعية، لترغم بدورها السلطة على التحاور معها كشريك اجتماعي، فقد لجأت إلى تشكيل تكتلات عمالية جديدة تضم أكثر من نقابة من جميع القطاعات المهنية قصد مواجهة التعنت والرفض للاعتراف بها كشريك اجتماعي، ولعل أهمها تنسيقية نقابات عمال التربية وتنسيقية النقابات المستقلة.

ومن أهم العوامل التي أثرت في طبيعة النشاطات التي تقوم بها النقابات إقصاؤها من الحوارات الثلاثية والثنائية عند كل دخول اجتماعي، الأمر الذي يعزلها عن المساهمة في صياغة الخيارات الاجتماعية، والتأثير على مسار اتخاذ القرار، والسعي إلى إلزام السلطة للتفاوض مع النقابات المستقلة كشريك اجتماعي بكامل الحقوق.
توجد أشكال أخرى من التشكيلات التي تهتم أيضا بأوضاع العمال على غرار التنظيمات النقابية التي تدافع عن الحقوق المادية والمعنوية للعمال، منها الرسمية كاللجان متساوية الأعضاء التي تضم ممثلا عن الإدارة وممثلين عن

العمال، ومن ضمنهم ممثلاً عن النقابات الناشطة على مستوى المؤسسة، تهتم هذه الجان بمناقشة المسائل المتعلقة بالعمال على وجه الخصوص كالترقيات والتثبيت في المناصب.

يجدر الحديث أيضاً عن أهم الآثار السلبية الناتجة عن التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر على مستوى العمل النقابي وعزوف العمال المتنامي عن الالتحاق بالتنظيمات النقابية يعود ذلك لأسباب عديدة منها ما هو متعلق بتراجع الوعي العمالي الناجم بدرجة كبيرة عن انتقال النشاط النقابي من القطاع الصناعي العمومي الذي يعتبر المهد الأساسي للحركة العمالية إلى القطاعات الأخرى كما أشار إلى ذلك الباحث عبد الناصر جابي في أبحاثه على أساس أن النقابات العمالية هي من إنتاج القطاع العام في الجزائر بصورة مطلقة.

خاتمة

بعد الاستقلال اعترفت الجزائر بحق التنظيم النقابي في النقابة الواحدة والمتمثلة في نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، التّي أصبحت تلعب دورا فاعلا ومؤثرا في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي من خلال تبني مفهوم النقابة المسيّرة، التي تجمع بين المساهمة في التّسيير والتّنمية الاقتصادية والاجتماعية لبناء الدولة الاشتراكية، فتحولت بعد ذلك إلى وسيلة تجنيد للعمال لصالح مشاريع الدولة السياسية والاقتصادية.

غير أنه بعد المصادقة على دستور 23 فيفري 1989 عرفت الحركة النقابية تغيّرات هامة في أدوارها التقليدية الكلاسيكية، التّي قامت بها في ظل وضع اقتصادي وسياسي معروف والمتمثلة في تحرير الاتحاد العام للعمال الجزائريين من وصاية حزب جبهة التحرير الوطني وتغيير دورها من نقابة مسيّرة إلى نقابة مطلبية.

إن المتتبع للوضع العام على مستوى قطاع التربية الوطنية خلال العشرية الأخيرة، يلاحظ أن القطاع يشهد حركات احتجاجية كبيرة وإضرابات عمالية طويلة نظمت من طرف التنظيمات النقابية المستقلة لاسيما نقابة كناباست من أجل المطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية والمهنية لمنخرطها.

لاحظنا من خلال الدراسات السابقة خاصة في أعمال عبد الناصر جابي و الباحث حسين زبيري أن المطالب المادية كانت دائما تتصدر لائحة المطالب التي تسعى تلك النقابات من أجل تحقيقها، لكن ما أثبتته هذه الدراسة أن مطلب حرية العمل النقابي المطلبي أصبح يتصدر لائحة المطالب السوسيومهنية على غرار مطلب تعديل اختلالات القانون الأساسي رقم: 12- 240 وما يترتب عنه من ترقية إلى الرتب وإعادة تصنيف مختلف الأسلاك.

لقد أصبحت التنظيمات النقابية المستقلة في قطاع التربية الوطنية تواجه ثلاثة مطالب أساسية ومهمة تتمثل في تعديل اختلالات القانون الأساسي، حرية العمل النقابي المطلبي وحماية القدرة الشرائية مقارنة بالمطالب الاجتماعية والمهنية الأخرى، وفي هذا الإطار نتساءل عن مستقبل هذه المطالب في إطار الجمهورية الجزائرية الجديدة التّي تطالب بها الحركات الاجتماعية في الجزائر؟

قائمة المراجع

أ. الكتب باللغة العربية

1. الحسيني، السيد. (1985). نحو نظرية اجتماعية نقدية. بيروت: دار النهضة العربية.
2. الزغبي، محمد. (1982). لتغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي. ط3. بيروت: دار الطليعة.

3. الموسوي، ضياء مجيد. (2017). سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة. ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
4. بن حمود، سكينة. (2012). مدخل للتسيير والعمليات الإدارية. الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
5. بوحوش، عمار و الذنيبات، محمد محمود. (2016). مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
6. جابي، عبد الناصر. (2001). الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية. الجزائر: المعهد الوطني للعمل.
7. حاميدشي، فاروق. (1988). الجماعات الضاغطة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
8. حامد، خالد. (2017). نزاعات العمل في التحولات السوسيو اقتصادية في الجزائر. ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
9. خالدي، الهادي و قدّي، عبد المجيد. (1996). المرشد في المنهجية وتقنيات البحث العلمي. الجزائر: دار هومة.
10. دليو، فضيل وآخرون. (1999). أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، سلسلة العلوم الاجتماعية. الجزائر: منشورات جامعة منتوري قسنطينة.
11. زبيري، حسين. (2019). مساهمة في سوسيولوجيا النقابية في الجزائر، الإرث التاريخي واستراتيجيات الراهن. الجزائر: منشورات دار الخلدونية.
12. سلاطنية، بلقاسم و الجيلاني، حسان.(2015). المناهج الأساسية في البحوث الاجتماعية.ط1. الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع.
13. شويش، مصطفى نجيب. (2000). إدارة الموارد البشرية، إدارة الأفراد. عمان: دار الشروق للتوزيع والنشر.
14. كعباش، رابح . (2006). علم الاجتماع التنظيم، مخبر علم اجتماع الاتصال. الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.
15. مرتاض نفوسي، لمياء .(2015). ديناميكية البحث في العلوم الانسانية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.
16. هاني، الحوراني وآخرون. (2000). النقابات المهنية وتحدّيات التحول الديمقراطي في الأردن. الأردن: مركز الأردن الجديد للدراسات ، دار سندباد للنشر.

ب. المجلات العلمية

17. جابي، عبد الناصر . (1994). مساهمة في سوسيولوجية النخبة النقابية الجزائرية. حالة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، مجلة نقد، العدد 6.

ج. الانترنيت

جابي، عبد الناصر . (1994). النقابات والمسألة الاجتماعية: التجربة الجزائرية، نقلا عن الموقع الإلكتروني http://assafirarabi.com

د. المراجع باللغة الفرنسية

A. Livres

18. Touraine, Alain. (1965). sociologie de l'action. Paris: Ed. Seuil.
19. Weiss, François. (1997). Doctrine et actions syndicales en Algérie, Editions CUJAS.

B. Revues :

20. Rothstein, Rechard. (1997). la puissance du mouvement syndical aux Etats-Unis. Genève: revue international du travail.